

خاتمة المستدرک

[71] والخطب في تضعيفه هين، خصوصا إذا استهرنه. والعلامة قدس سره في الخلاصة حكى تضعيف القميين وابن الوليد، حكاية تشعر بتمريضه، واعتمد في التضعيف على ما قاله ابن الغضائري قدس سره ولم يزد عليه شيئا (1). وفيما سبق عن النجاشي وابن الغضائري في أصلي الزيددين، وعن الشيخ في أصل النرسي، دلالة على اختلال (2) ما قاله ابن الوليد في هذا الرجل. وبالجمللة فتضعيف محمد بن موسى يدور على أمور: أحدها: طعن القميين في مذهبه بالغلو الارتفاع، ويضعفه ما تقدم عن النجاشي أن له كتابا في الرد على الغلاة. وثانيها: إسناد وضع الحديث إليه، وهذا مما انفرد به ابن الوليد، ولم يوافق في ذلك إلا الصدوق قدس سره لشدة وثوقه به، حتى قال رحمه الله في كتاب من لا يحضره الفقيه: إن كل ما لم يصححه ذلك الشيخ، ولم يحكم بصحته من الاخبار، فهو عندنا متروك غير صحيح (3). وسائر علماء الرجال ونقطة الاخبار تخرجوا عن نسبة الوضع إلى محمد بن موسى، وصحوا أصل زيد النرسي، وهو أحد الاصول التي اسند وضعها إليه، وكذا أصل زيد الزرادي، وسكوتهم عن كتاب خالد بن سدير لا يقتضي كونه موضوعا، ولا كون محمد بن موسى واضعا، إذ من الجائز أن يكون عدم تعرضهم له لعدم ثبوت صحته، لا لثبوت وضعه، فلا يوجب تصويب ابن الوليد لا في الوضع ولا في الواضع، أو لكونه من موضوعات غيره فيقتضي تصويبه في الاول دون الثاني. وثالثها: استثناؤه من كتاب نوادر الحكمة، والاصل فيه محمد بن الحسن

(1) انظر الهامش المتقدم. (2) في المخطوط

والحجري: اختلاف، والتصويب من المصدر (3) من لا يحضره الفقيه 2: 55 / ذيل الحديث 241.

(*)